الأمم المتحدة

A/C.4/62/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
22 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد محمد ..... (السودان)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

البند ٢٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-59558 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/62/330-334 و 360)

١ - **السيد شودري** (الهند): ذكر أن احترام حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري آخذ في التردي بما يبعث على يأس الناس هناك، ويوجد في صفوف الفلسطينيين، تربة خصبة للتطرف الذي دفع في بداية الأمر إلى فرض الحصار المالي ضد السلطة الفلسطينية، الذي تسبب في حد ذاته في أضرار اقتصادية واجتماعية كبيرة.

٢ - وأضاف أن الهند تدين بقوة جميع أعمال الإرهاب، والاستفزاز، والتحريض على العنف. كما أنها انتقدت دائما، بالمثل، التدابير الانتقامية القاسية وغير المتناسبة، وأي إيحاء بالعقوبة الجماعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يحض جميع الأطراف على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، والمضي قدما بالمفاوضات الحالية نحو التوصل إلى حل سلمي. وأشار إلى أن أبعاد الحل معروفة تماما وهي: الهدف هو القيام، في إطار زمني معقول، بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، ومستقلة، وتتوفر لها مقومات الاستمرار داخل حدود جيدة التعريف وآمنة، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وفي سلام معها.

٣ - ومضى يقول أن ما تمخض عنه تقرير الجنة (A/62/360) هو أنه لم يتسن رفع مستوى معايير حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة في تسعة مجالات أساسية، منها الحق في الحياة. وأن قائمة انتهاكات الحقوق طويلة، وأن عدم اتخاذ إجراءات لعلاج هذه الانتهاكات يوقع الكآبة في النفس. ومع استمرار إسرائيل في بناء الجدار الفاصل — حتى بعد أن أدانت محكمة العدل الدولية ذلك — وتغييرها بناء على ذلك للوضع الراهن، ومصادرها المزيد من الأرض الخصبة الفلسطينية، تقلصت إلى حد كبير إمكانية الوصول الحر إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تكف إسرائيل عن القيام بهذه الإجراءات؛ ويجب عليها أيضا أن توقف توسع المستوطنات في الأرض المحتلة وأن تعيد حرية التنقل للفلسطينيين. ولا تبرر الشواغل الأمنية الأذى الناجم عن هذه التدابير، وعن لجوء إسرائيل إلى الاعتقالات الجماعية، وأعمال الاحتجاز التعسفي، وتقليص الخدمات الأساسية، والاستعمال غير المتناسب للقوة. ولا تؤدي هذه التدابير إلا إلى تمكين المتطرفين على حساب المعتدلين على الجانبين.

٤ - وأضاف أن الهند تأمل في أن تستعاد المساعدة الدولية ونصيب عادل من الإيرادات في القريب إلى السلطة الفلسطينية، وهذا شيء أساسي إذا أريد لها أن توفر الحكم الفعال. ويجب أن تمتثل الأطراف الفلسطينية جميعها تمام الامتثال لمتطلبات خارطة الطريق كما حددتها المجموعة الرباعية، وأن تتخذ ما هو لازم لمنع الهجمات العشوائية ضد المدنيين. ويتعين في الوقت ذاته أن تحل المجموعات الفلسطينية خلافاتها الداخلية.

٥ - وفي حين أنه ينبغي أن تعلن الأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان المؤسفة في الأراضي المحتلة، يجب عليها أيضا أن تلتمس السبل لعلاج الأزمة الإنسانية المتعاظمة في منطقة يسودها عدم الاستقرار قبل أن يفوت الأوان. وينبغي تجديد ولاية اللجنة الخاصة في ذلك السياق ذاته. وتأمل الهند أن تساعد المجموعة الرباعية والأطراف في المنطقة في الأسابيع القادمة على وقف تصاعد الحالة، ووضع حد لدورة العنف والعنف المضاد، وأن تهيئ جوا يؤدي إلى استئناف المحادثات

المباشرة فيما يتعلق بتحقيق السلام في هذه الأرض التي يسودها الاضطراب الشديد.

٦ - **السيد القهرة** (المملكة العربية السعودية): ذكر أن جميع المنظمات الإنسانية العاملة في الأراضي العربية المحتلة سجلت مدى القمع الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية. وتشير كل الدلائل إلى أن إسرائيل لم تنهض بأي من مسؤولياتها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي. ويشكل الاستمرار في بناء الجدار الفاصل دليلا شديد الوضوح على تجاهل إسرائيل لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٨. وما زعم إسرائيل بأنها تقيم الجدار لأغراض الدفاع عن نفسها إلا ذريعة لتغيير الواقع الجغرافي السياسي، من أجل تعزيز سيطرتها على موارد المياه، والإبقاء على جميع المستوطنات داخل إسرائيل، وكفالة بقاء القدس الشرقية تحت سيطرتها إلى الأبد.

٧ - وأشار إلى أن إسرائيل تضطلع بكامل المسؤولية من ممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي أوجدت بيئة الأحياء فيها ليسوا بأفضل حال من الأموات، وتخلق أجيالا من الحاقدين الراغبين في الانتقام. وقال إنه يؤلمه ويحزنه السماح لإسرائيل بمواصلة إجراءاتها الإجرامية الطويلة الأمد فيما يتصل بالقدس الشرقية والمسجد الأقصى، على الرغم من معرفة المجتمع الدولي لنطاق هذه الإجراءات واعترافه بما تشكله من أخطار. وأضاف أن المملكة العربية السعودية تدين بقوة أعمال الحفر التي يجري الاضطلاع بها في المسجد الأقصى، وكل الجهود الرامية إلى تهويد مدينة القدس وتجريدها من هويتها الإسلامية. كما أنها تدين أيضا الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، وتؤيد توصية اللجنة الخاصة التي تحث مجلس الأمن على النظر في فرض جزاءات ضد إسرائيل إذا واصلت تجاهلها لالتزاماتها القانونية الدولية.

٨ - **السيد العلوي** (المغرب): قال إن تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/62/275) يبين أن الحالة تردت بشدة على امتداد السنوات القلائل الماضية، نتيجة لاستمرار انتهاك قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي. وتتضمن هذه الانتهاكات حالات القتل بدون محاكمة قانونية، والحصار، وتدمير الممتلكات، وتوسيع المستوطنات، والاستيلاء على الأرض، ومواصلة بناء الجدار الفاصل.

٩ - وأردف يقول إن الجدار قيّد حرية الفلسطينيين في التنقل داخل الضفة الغربية، وعزلهم عن مصادر رزقهم؛ مما اضطر العديد من الأعمال التجارية إلى إغلاق أبوابها، والآلاف من الناس إلى مغادرة ديارهم. وصاحب العزلة القسرية للفلسطينيين في الضفة الغربية حصار مالي واقتصادي أدى إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من الفقر والبطالة، وتدهور شديد في الحالة الإنسانية.

١٠ - وأضاف أن بلده يسعى دائما إلى تعزيز عملية السلام التي تستهدف في نهاية المطاف إنشاء دولة فلسطينية، وإعادة الجولان إلى الجمهورية العربية السورية. ومن الأهمية الحيوية، من أجل تحقيق هذا الهدف، تعجيل تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعرب عن أمله، في هذا الصدد، في أن يفضي المؤتمر الدولي القادم والذي سيعقد في أنابوليس، ماريلند، إلى تنشيط عملية السلام.

١١ - **السيد الشربيني** (مصر): ذكر أن المجتمع الدولي يمر بمفترق طرق هام في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أن استمرار رفض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، السماح لأي من اللجنة الخاصة أو بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة يدعو إلى تزايد القلق ويشكل جزءا من محاولات إسرائيل لمنع

الهيئتين كلتيهما من كشف الحقيقة عن حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وغزة، والجولان.

١٢ - وأضاف أن هذه الجهود باءت بالفشل: وأبرز تقرير اللجنة الخاصة بجلاء مدى الحالة الإنسانية البشعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذكّر إسرائيل بمسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وأعلن، في هذا الصدد، أن وفده يؤيد توصيات اللجنة الخاصة، ويود أن يؤكد على عدة نقاط. أولا، أن استمرار الاحتلال يشكل في حد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان. ثانيا، أن السلطات الإسرائيلية انتهكت بانتظام جميع حقوق الإنسان المكفولة للشعب الفلسطيني بموجب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ثالثا، أن الهدف من الجدار الفاصل هو عزلة الشعب الفلسطيني، وتدمير وحدته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقويض السلامة الإقليمية لأي دولة فلسطينية مقبلة. رابعا، أن إسرائيل لا تزال تستولي على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية كجزء من سياستها لبناء المستوطنات. خامسا، أن إسرائيل واصلت جهودها غير القانونية لضم الجولان السوري المحتل وتغيير طابعه ومركزه القانوني. وأوضح، في هذا الصدد، أن بلده يكرر تأكيد رفضه لكل التدابير والممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل.

١٣ - ومضى يقول إن إسرائيل لن تحقق أمنها على الإطلاق، ما دامت تواصل اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني. وأن الحالة الإنسانية المتردية لم تزده إلا إصرارا على استعادة حقوقه المشروعة. ومن ثم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم أي فرصة لإعادة بدء عملية السلام. وأعرب عن الأمل في أن تغتنم إسرائيل فرصة المؤتمر الدولي القادم للتوصل إلى اتفاق بشأن العناصر الرئيسية لعملية السلام، التي تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

١٤ - وستواصل مصر، بالتنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية ذات الصلة، بذل كل جهد ممكن لتحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين، وتحقيق السلام الشامل في المنطقة.

١٥ - **السيد خير** (الأردن): قال إن المجتمع الدولي وقف صامتا في وجه الحالة الإنسانية المتردية في غزة، والعقوبة الجماعية المفروضة على الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. ويمكن أن تصبح غزة، نتيجة للإغلاق الذي تفرضه إسرائيل، معتمدة تماما على المعونة في غضون أشهر. وتعرض هذه الإجراءات احتمالات السلام للخطر، وتهدد بحدوث أزمة عالمية. ومن مسؤولية إسرائيل والمجتمع الدولي كفالة ألا يستسلم الشعب الفلسطيني لليأس وأن يستعيد إيمانه بعملية السلام.

١٦ - وأضاف أن بلده يشعر بقلق شديد إزاء الجدار الفاصل، لا بسبب لا شرعيته وأثره العميق على الحقوق والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني فحسب، وإنما أيضا لأن هذا الجدار له أثر مباشر على المصالح الوطنية للأردن. وأكد على أنه يتعين النظر إلى بناء الجدار على استمرار لما يزيد عن أربعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي.

١٧ - وأشار إلى أن بلده يدين أيضا توسيع إسرائيل لمستوطناتها وبناءها لطرق التفافية تعوق تنقل الفلسطينيين. وقال إنه ينبغي وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة حاليا، وقفا فوريا وكاملا. فالاستمرار في أي نشاط استيطاني سيعوق إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار، وسيهدد إمكانية التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

١٨ - والمستوطنات الإسرائيلية من بين العوامل الرئيسية التي تعترض سبيل المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وستترتب على الإبقاء على المستوطنات عواقب وخيمة على الجانبين كليهما. ولهذا فإنه يحث بقوة إسرائيل على تفكيك جميع مستوطناتها وتنفيذ خارطة الطريق.

١٩ - وإذا كانت إسرائيل تبتغي بالفعل تحقيق السلام، فينبغي لها أن توقف فورا كل النشاط الاستيطاني وأن تكف عن جميع الأنشطة التي تمس بمركز القدس الشرقية، بما في ذلك أعمال الحفر في الحرم الشريف أو الأعمال التي تنتهك القانون الدولي.

٢٠ - وينبغي أن يكون المؤتمر الدولي القادم نقطة بداية لمفاوضات شاملة بين الأطراف، تؤدي إلى اتفاق على المركز النهائي وفقا لجدول زمني محدد، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وينبغي أن تفهم الأطراف المعنية جميعها، ولا سيما الفلسطينيون والإسرائيليون، أن فشل المؤتمر سيهدد الاستقرار في المنطقة وفرص نجاح كامل عملية السلام.

٢١ - **السيد يون يونغ الثاني** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية أدى إلى معاناة جمة للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب. فالفلسطينيون يحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما فيها الحق في إقامة دولة مستقلة، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، والحق في العمل والحصول على التعليم والعلاج الطبي. وينطوي توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وبناء الجدار الفاصل، وإقامة إسرائيل لنقاط التفتيش في الأرض المحتلة، على حرمان الشعب حتى من حقه في حرية التنقل. ولقد ذهبت إسرائيل إلى حد إغلاق جميع نقاط العبور إلى قطاع غزة، وعرقلة نشاطه الاقتصادي، وتقييد إمكانية الوصول إليه أمام الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة، مما يعرض ذات وجود السكان إلى الخطر الشديد.

٢٢ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي حاول حل الصراع في الشرق الأوسط، بغية كفالة حقوق الإنسان والسلم والأمن، لم تثبت فعالية أي إجراءات، وتحدت إسرائيل المجتمع الدولي بسفور أكبر، يدفها في ذلك بلدان معينة تدعمها سياسيا وعسكريا وسوقيا، تستخدم قضية الشرق الأوسط في أغراضها السياسية غير الشريفة. وأوضح أن وفده يقف في تضامن تام مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل في سبيل إقامة دولة مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمتها، ومع كل الشعوب العربية في كفاحها من أجل التوصل إلى حل منصف للصراع في الشرق الأوسط.

٢٣ - **السيد علي** (السودان): ذكر أن تقرير اللجنة الخاصة رسم صورة واضحة لمعاناة الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وأن الشعب الفلسطيني إذ يواصل كفاحه الباسل ممارسة لحقه المشروع في إقامة دولة فلسطينية، فإنه يتطلع إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة لإرغام إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٢٤ - وقال إن من الأهمية بمكان تجديد ولاية اللجنة الخاصة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به في تذكرة مجتمع الدول بواجبه فيما يتعلق بحماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، ومساعدتهم في إقامة دولة مستقلة. والحل العادل والسلمي لقضية فلسطين، على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية، هو وحده الذي سينهي معاناتهم وسيوقف الصراع العربي – الإسرائيلي. وأضاف أن وفده يؤيد كل الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الحل.

٢٥ - **السيدة مالكاتا** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحتين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالفرصة الجديدة لإحراز تقدم صوب السلام الإسرائيلي –

الفلسطيني. كما أنه يشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي، ويشجعهما على التحلي بالشجاعة في حوارهما السياسي حتى يؤدي إلى مفاوضات هادفة بشأن المركز النهائي، وإلى تحقيق هدفهما المشترك المتمثل في الحل القائم على أساس وجود دولتين، مع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وتتوفر لها مقومات الاستمرار، وتعيش جنبا إلى جنب وفي سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن كامل دعمه للاجتماع الدولي القادم الذي سيتيح فرصة حاسمة الأهمية لدعم عملية السلام الشامل.

٢٦ - ومضت تقول إنه يجب، في الوقت نفسه، أن يكف الطرفان عن اتخاذ أي إجراء يتهدد هذا الحل، وأن يتعاون كل منها مع الآخر على نحو أكبر. ويكتسي وقف الطرفين عن ارتكاب أي أعمال عنف أو إرهاب بأهمية قصوى. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الخسائر المدنية الناجمة عن غارات إسرائيل في المناطق الفلسطينية، ويدين بقوة إطلاق الميليشيات الفلسطينية للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. وفي حين يسلم الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإنه يطلب إليها أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس، وألا تقدم على إجراءات غير متناسبة أو غير قانونية

٢٧ - وأضافت أنه يجب على إسرائيل أيضا، في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية، أن توقف بناء الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس وفيما حولها، وأن تقلص هذه العملية، حيثما خرجت على خط الهدنة لعام ١٩٤٩ وتنافت مع القانون الدولي. وأشارت إلى أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية وفيما حولها وفي بقية الضفة الغربية تتعارض أيضا مع القانون الدولي والالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق، ولا بد من وقفها، ويجب التخلي عن أي خطط جديدة للتوسع الاستيطاني. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات على حدود ما قبل ١٩٦٧ بخلاف تلك التي ينفق عليها الطرفان.

٢٨ - وأردفت تقول إن الاتحاد الأوروبي يدين بقوة أحداث العنف في غزة، وأنه يشعر بقلق شديد إزاء الحالة الإنسانية السائدة هناك. ويجب السماح باستمرار المساعدة الطارئة والإنسانية والخدمات الأساسية دون انقطاع. وأن العواقب الوخيمة التي يحتمل ترتّبها على أي تخفيض في إمدادات الكهرباء والوقود تثير عميق الجزع. ويجب تنفيذ الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني بشأن التنقل والوصول لعام ٢٠٠٥ تنفيذا تاما، ويجب أن يعمل الطرفان على سبيل الاستعجال من أجل إعادة فتح معابر غزة للأسباب الإنسانية والتجارية كليهما.

٢٩ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يحث، مرة أخرى، على الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المختطف والمشرعين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل. وأنه مصمم على المساعدة في حل الصراع الإسرائيلي — الفلسطيني، كجزء من تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

حقوق الرد

٣٠ - **السيد كدار** (إسرائيل): قال إن برنامج الاتصال الذي أذنت به الجمعية العامة والتابع لإدارة شؤون الإعلام بشأن تذكّر المحرقة والتوعية بها ينبغي أن يكون قادرا على توعية الممثل الذي قارن في الجلسة السابقة السياسة الإسرائيلية بسياسة ألمانيا النازية فيما يتصل بالواقع المظلم لأسوأ فترة في التاريخ الحديث.

٣١ - وأشار إلى ملاحظة المراقب لفلسطين في الجلسة السابقة القائلة بأن إعلان حكومته لغزة إنها ''كيان معاد'' هو ذريعة لتحريف السياق الذي يقع فيه الاحتلال الإسرائيلي، وتساءل كيف يمكن للمرء، بخلاف ذلك، أن يصنع تعريفا لمنطقة تسيطر عليها مجموعة إرهابية يتمثل

هدفها المعلن في تدمير إسرائيل، وتطلق منها يوميا صواريخ وقذائف هاون تستهدف عن عمد المدن والقرى الإسرائيلية. وأن مهاجمة سجل إسرائيل لحقوق الإنسان بدون الإشارة، ولو لمرة واحدة، إلى الأعمال والتهديدات الإرهابية اليومية ضد المواطنين الإسرائيليين هو، علاوة على ذلك، مثال ساطع على تحريف السياق.

٣٢ - وأضاف أن سياسة حكومته، أسوة بسياسة المراقب لفلسطين، تقوم على أساس رؤية الحل القائم على وجود دولتين. ومن واجب قادة كل منهما أن يذللوا الصعوبات وأن يتوصلوا إلى تفاهم على أساس تفاوض حقيقي وحلول توفيقية متبادلة. ولكن التقدم سيكون عسيرا وبطيئا ما دام أحد طرفي الصراع يرى أنه يملك في يده كل الفضيلة، وكل الاستقامة، وكل المشروعية، في حين يحتكر الطرف الآخر الشر واللا مشروعية والتطرف الإجرامي. وبالمثل، لم تفعل ولاية اللجنة الخامسة وتقريرها السنوي شيئا لمساعدة الفلسطينيين، غير أنهما قطعا شوطا طويلا نحو جعل السلام أصعب منالا بكثير.

٣٣ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): ذكر أن أوجه التماثل بين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وممارسات النازيين عديدة. ويبدو أن ممثل إسرائيل لا يدرك أن عزلة إقليم بكاملة يبلغ عدد سكانه ١,٥ مليون نسمة وقطع إمداداته بالمياه والكهرباء والوقود جريمة بموجب القانون الدولي.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع) (A/C.4/62/L.6**)

مشروع القرار A/C.4/62/L.6**

٣٤ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.4/62/L.6** بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأعلن عن تعديل صياغي طفيف، وقال إنه لا يتوقع أن تكون هناك أي آثار على الميزانية البرنامجية.

٣٥ - **السيد ريس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه وإن كان يعتزم أن يؤيد مشروع القرار فإنه يرى أنه تم إضعاف أثره بسبب عدم الاتساق في الصياغة التي تومىء بأن استعمال الألغام المضادة للأفراد هو وحده الذي ينبغي الحد منه، في حين أنها تعلن أنه ينبغي توفير الأموال لإزالة جميع الألغام والمخلفات المتفجرة للحرب.

٣٦ - وأضاف أن الولايات المتحدة، بصفتها أكبر مانح في العالم فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام، لا تميز بين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات عند تقديم المساعدة في إزالة الألغام، ولا تود بالتأكيد أن تواصل البلدان زرع نوع من الألغام حتى في الوقت الذي توقف فيه استخدام الأنواع الأخرى. وينبغي إزالة جميع الألغام وكل المخلفات المتفجرة للحرب.

٣٧ - وأردف يقول إن الجهد المنسق فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام يمكن أن يقضي على أكثر الآثار إلحاحا للألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب في فترة قصيرة نسبيا. ويجب أن يظل الاهتمام مركزا على إزالة الخطر الذي يتهدد السكان المدنيين بغض النظر عن نوع الألغام أو الاعتدة التي تتسبب في هذا الخطر. ويجب أن يكون الهدف هو إيجاد عالم ''خال من أثر الألغام''. وذكر أن وفده يسره أنه أضيفت إلى مشروع النص الصياغة الجديدة التي تشير إلى الذكرى العاشرة لإنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ودورها التنسيقي، وأنه يقدر بالمثل دور فريق الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بوجه عام.

٣٨ - وأشار إلى أن السنوات الماضية الخمس عشرة شهدت تطهير مساحات واسعة من الألغام، وانخفاض

معدلات الخسائر، وعودة لاجئين إلى أوطانهم، وتوفير خدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للناجين من الحوادث. ويسر الولايات المتحدة أن تعلن أن مجموع المساهمة التي قدمتها للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام ١٩٩٣ يزيد على ١,٢ بليون دولار، مما يدل بوضوح على التزامها. وهي تفخر كثيرا بما تقدمه من مساعدة ثنائية، ودعم للشراكات العامة — الخاصة المبتكرة. وقال إن المجتمع المدني يدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن المنظمات الخاصة جزء سار من برنامج الشراكة لأنها تقوم بالتوعية وجمع ملايين الدولارات لبرامج في كل أنحاء العالم.

٣٩ - ويجب استعمال الموارد النادرة حيثما تحقق أكبر عائد. ويجب وضع إطار استراتيجي لدعم جهود البلدان المتضررة بالألغام وتمكين الجهات المانحة من معرفة أنه يجري متابعة أهداف الأداء وإنفاق الأموال على خير وجه. ويجب تشجيع البلدان المتضررة بالألغام على تأمين الملكية الوطنية لبرامجها، بوضع خطط وطنية سديدة ذات أهداف محددة، وإيجاد قدرة محلية، وتوخي الحكمة في تخصيص الموارد. وإذا ما عمل الجميع معا، سيتسنى تحقيق واقع العالم الذي يخلو من أثر الألغام في غضون سنوات لا عقود.

٤٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/62/L.6** بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٤١ - **السيد كوبانغلو** (تركيا): تكلم تعليلا للموقف بشأن مشروع القرار الذي اعتمد توا، وقال إن وفده انضم إلى توافق الآراء بسبب رؤية العالم الذي يخلو من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأن تركيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما أنها تؤيد جهود الأمم المتحدة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام .

٤٢ - وأضاف أن وفده يؤمن بقوة، فيما يتصل بالفقرة الأخيرة من الديباجة، أنه ينبغي دائما التماس موافقة البلدان المعنية بشأن أي اشتراك خارجي مع جهات من غير الدول، لأن الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وفي خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لا تنطبق إلا على الدول الأطراف. ويجب أيضا ألا يخدم الاشتراك مع جهات من غير الدول في نطاق تلك الاتفاقية أغراض المنظمات الإرهابية، بإعطائها بطريقة غير مباشرة فرصة للدعاية عن نفسها والحصول على موثوقية. ويلزم على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ تدابير لمنع وتجريم نقل جهات من غير الدول للألغام واستعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٣٥.